المتصل راجع الى الموصول اعلم ان الاسناد اعم من الاخبار
الحديث لصدق الاسناد على المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف الا
خبار والحديث فانها لا يصدقان عليه لان من لوازمها احتمال
الصدق والكذب وهو لا يحتملهما واذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف
لو قال الاسم ما يقع مسندا اليه او في معنى المسند اليه لكان اصوب
ليدخل في تعريف الاسم الاستكن في فعل الامر والنهي وتمثيله الاسم بقوله
كزيد والعلم والجهل فانك تنبئ عن زيد بالخروج في قولك خرج زيد
وعن العلم بالحسن في قولك والعلم والحسن وعن الجهل
بالقبيح في قولك الجهل قبيح اشارة الى ان الاسم ينقسم الى العين وهو الدا
ل على معنى قائم بذاته كزيد والى اسم معنى وهو الدال على معنى غير قائم
بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي كالعلم والاخر عدمي كالجهل ثم لما
علم المصنف ان من الاسماء ما لا يجوز ان عنه اردفه بقوله او كان
اي الاسم في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة
للظرفية كاذ واذا ومتى ونحوها نحو حيث فانك لا تحدث عنها اي عن

اذ واذا ومتى

ومعنى متى ونحوها للزوم ظرفيتها اي ظرفية اذ واذا ومتى ونحوها
ومحل الاسماء اللازمة لها منصوب ابدا ولو حدثت عنها يلزم ان
يكون الامر مرفوعا قبل ان يكون الوحدة منصوبا ومرفوعا
في حالة واحدة وهو ممتنع ولكنها اي اذ واذا ومتى ونحوها في معنى
الوقت وهو اي الوقت مما يحدث عنه اي من الاسماء التي يحدث
عنها في قولك مضى الوقت بانه مضى وفي نحو قولك طاب
الوقت بانه طاب وهو قولك اتسع المكان بانه اتسع المكا
بانه اتسع وفي عد اذ من الاسماء اللازمة للظرفية نظر لانه غير لازم
للظرفية ويدل عليه قولهم ان اذ في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل
مستضعفون والارض منصوب المحل لوقوع الفعل المظهر عليه
ولو كان للظرفية يكون الفعل واقعا فيه لا عليه وفي قوله تعالى
واذ قال ربك ومنصوب المحل لوقوع الفعل المضمر المضمر عليه
وفي قوله غير ذلك وكذا في عد اذ منها نظر لانهم قالوا ان اذ
في قوله الشاعر وبعد غد يا لهف نفس من غد اذا راح اصحابي ولت براح مجرور المحل

Copyright © King Saud University